قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي أم لا والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك اي اعم من ان يكون من ذلك الصحابي أم لا فبينهما بالمعنيين عموم من وجه وقد يطلق المتابعة فيه مسامحة والمراد التابع على الشاهد و بالعكس اي ويطلق الشاهد على التابع والامر فيه سهل لانتفاء كل منهما بكونه شاهدا ومتابعا وان تغايرا في الاصطلاح واعلم ان تتبع الطرق من الجوامع وهي الكتب التي رتبت ابوابها على ابواب الفقه كالكتب الستة أو على حروف المعجم مثل جامع الاصول لابن الاثير او رتبت احاديثها على الكلمات التي هي اوائل الفاظ الحديث كما فعله السيوطي في الجامع الصغير والمسانيد اي التي ازيد فيها مسند كل صحابي وحده كمسند الامام احمد والاجزاء وهي ما دون فيها حديث شخص واحد او احاديث جماعة في مادة واحدة لذلك الحديث الذي يظن انه فرد ليعلم هل له متابع أم لا وكذا ليعلم هل له شاهد أم لا كما سبق وكما سيرشدك اليه قوله بل هو هيئة التوصل اليها افاده بعض الشراح هو الاعتبار وقول ابن الصلاح معرفة الاعتبار والمتابعات والشاهد قد يوهم ان الاعتبار قسم لهما اي للمتابعات والشواهد وليس كذلك بل هو اي الاعتبار هيئة أتوصل اي ملاحظ مخصوصة يتوصل بها اليهما اي الى المتابعات والشواهد ووجه الايهام ذكره مع اثنين احدهما قسيم الاخر فيتوهم منه كونه قسيما لهما لكن قد يدفع بان العطف يكفي فيه المغايرة ولا يشترط فيه كون المعطوف قسيما للمعطوف عليه كما يقال هذا البحث في تعريف الكلمة والاسم ولعله عبر بقوله يوهم لهذا والله تعالى اعلم وجميع ما تقدم من اقسام المقبول تحصل فائدة تقسيمه باعتبار مرتبته عند المعارضة فيقدم الصحيح لذاته على الصحيح بغيره وهكذا وتقديم بان يحمل على ظاهره وياتي الثاني بتاويل غير بعيد ولا يحكم بنسخه ويقدم ايضا وان كان اعم لان العام يستلزم الغاء الثاني لكن فيما اذا لم يعلم التاريخ والا فيقدم المؤخر مطلقا ثم المقبول والمراد به ما يغلب على الظن فيما اذا لم يعلم صدق مخبره كما تقدم فيقسم ايضا الى معمول به وغير معمول به لانه ان سلم من المعارضة وقوله اي لم يات خبر ايضا وه تفسير لسلامته

من المعارضة فهو المحكم سمي به لاحكامه وصيانته من النسخ وغيره ويعمل به بلا شبهة و امثلته كثيرة لا تحصر نحو حديث لا يقبل الله صلاة بغير طهور وان عرض فلا يخلو اما ان يكون معارضة مقبولا مثله قال التميمي قال المصنف في تقريره المراد اصل القبول لا التساوي فيه حتى يكون القوي ناسخا للاقوى بل الحسن يكون ناسخا للصحيح لوجود اصل القبول انتهى فاما زاد قوله مثله لان المقبول قد يطلق على ما يشمل رواية المستور او يكون مردودا والثاني لا اثر له لان القوي لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كانت المعارضة بمثله فلا يخلو اما ان يمكن الجمع بين مدلوليهما بغير تعسف بان التاويل البعيد يعد تحريفا او لا فان امكن الجمع بتعين الجمع ولا يصار الى النسخ بان فيه اخراج احد الحديثين مما يعمل به فهو النوع المسمى مختلف الحديث بكسر الراء اي نوع اختلف مدلول حديثه فيرد ان الطيبي جعل الناسخ والمنسوخ وما عمل فيه بالترجيح داخلة في مختلف الحديث وسئل ابن الصلاح بحديث لا عدوى اسم من الاعداء يقال اعداه الداء اذا اصابه مثل ما بصاحب الداء ولا طيرة وهي التشاؤم بالفال ولا هامة بتخفيف الميم من طير الليل وهو هي البوم وكانت العرب تزعم ان روح القتيل الذي لم يدرك ثاره تصير هامة فتقول اسقوني اسقوني فاذا ادرك ثاره طارت ولا صفر هو داء في البطن يصفر الوجه وكانوا يزعمون فيه العدوى او المراد شهر صفر فالمراد نفي الشوم فيه او نهي التشاؤم به او نهي النسيء وكانوا يحلون المحرم صفرا ولا غول بالضم احد الغيلان وهو جنس من الجن وكانت العرب تزعم انها تتراءى للناس في الفلاة فتتلون في صور شتى فتغولهم اي تضلهم عن الطريق فابطل النبي صلى الله عليه وسلم زعمهم في تلونها بالصور المختلفة وفي مختصر النهاية ان معنى لا غول اي لا يستطيع ان يضل احدا مع حديث فر من المجذوم وفي القاموس الجذام كغراب علة تحدث من انتشار السوداء في البدن فيفسد مزاج الاعضاء وهي انواع وربما انتهى الى تاكل الاعضاء وسقوطها من تقرح تواريك من الاسد وكلاهما اي مجموع الفاظهما بعينها او بمرادفها والصحيح نفي صحيح مسلم عن ابي هريرة قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا غول وثبت عن جابر مرفوعا لا عدوى ولا طيرة ولا غول وفي صحيح البخاري في باب الجذام من

Copyright © King Saud University